

قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٠

بربط موازنة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية للسنة المالية ١٩٨٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ١٨٢٠٠٠٠٠ جنيه (مليون وثمانمائة وعشرون ألف ج) وذلك وفقاً لمسايلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ١٤٢٠٠٠٠٠ جنيه (مليون وأربعمائة وعشرون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) جملة الباب الأول - الأجور بمبلغ ٦٣٠٠٠٠٠ جنيه

(ب) جملة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٧٩٠٠٠٠٠ ج .
منه مبلغ ٤٠٦٠٠٠٠ جنيه فائض يتول للحكومة .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه (أربعمائة ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

جملة الباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ ج .

ثالثا - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ١٤٢٠٠٠٠٠ ج (مليون وأربعمائة وعشرون ألف جنيه) موزعة على النحو التالي :

جملة الباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية مبلغ ١٤٢٠٠٠٠ ج .

رابعا - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ ج (أربعمائة ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) جملة الباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ ج .

(ب) جملة الباب الرابع - القروض والتسهيلات الائتمانية مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ ج .
منه مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه قروض من الخزانة العامة .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشير العامة الملاحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يترتب على تطبيق إعانة الغلاء الإضافية للعاملين من أعباء .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير ١٩٨٠ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٤٠٠ (٢٦ يناير سنة ١٩٨٠)